اقتصاد

تخفيض «الجمارك» بين شمال سورية وتركيا

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أكد وزير الاقتصاد بالحكومة السورية المؤقتة (المعارضة للنظام)، عبد الحكيم المصري، تخفيض التعرفة الجمركية للعام الجاري مع تركيا (رسوم استيراد، تصدير، سيارات)، بنحو 80%، مقارنة بالعام الماضي، في حال قياسها بالدولار، أما في حال احتسابها بالليرة التركية، فستزيد بنسبة 5% بشكل عام بالليرة التركية، عدا بعض السلع والمنتجات، كالتبغ، الذي زادت الرسوم عليه بنحو 25%.

ونفى الوزير، خلال تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، ما يشيعه البعض بشأن رفع الرسوم الجمركية بين الشمال السوري المحرر وتركيا، مبيناً أن الرسوم الجديدة لا تتجاوز 1 في الألف من قيمة السلعة ولن تؤثر «على الإطلاق» على أسعار السلع والمنتجات بالداخل السوري، كما أن سلعاً يحتاجها السوريون تم إعفاؤها من الرسوم الجمركية وتحتسب رسوم المنتجات الغذائية بالحد الأدنى (أقل من رسوم العام الماضي).

وقدر وزير الاقتصاد بالحكومة السورية المؤقتة حجم التبادل التجاري رسميا بين تركيا والمناطق المحررة، شمال غربي سورية، بنحو 66 مليون دولار في العام الماضي، لكنها «عملياً» تصل لنحو 80 مليون دولار، متوقعاً زيادة التبادل التجاري هذا العام نظراً لبدء إقلاع منشآت صناعية وزراعية بالشمال السوري وزيادة تدفق السلع من تركيا إلى الداخل السوري.

ويكشف عبد الحكيم المصري عن إعفاء بعض المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والتدفئة من الرسوم الجمركية، بهدف تشجيع الإنتاج في سورية، مشيراً إلى وجود اقتراح لإعفاء الأعلاف وبعض المنتجات الغذائية من كل الرسوم.

وأوضح أن مجمل الرسوم حافظت على قيمتها بين عامي 2021 و2022 أو زادت بنسب ضئيلة جداً بالعملة التركية، رغم التضخم وخسارة الليرة التركية أكثر من 45% من قيمتها خلال العام الماضي، ما يعني «عمليا وبالدولار» تخفيض كل الرسوم بالتعرفة الجديدة التي سيبدأ تطبيقها في 20 يناير/ كانون الثاني الجاري.

وكانت الحكومة السورية المؤقتة قد أصدرت، أمس، قرارًا حددت خلاله الرسوم الجمركية الجديدة التي تفرضها على المواد عبر المعابر الحدودية مع تركيا، متضمناً لائحة برسوم التعرفة الجمركية على مواد الاستيراد والتصدير ورسوم السيارات والآليات لعام 2022.

وشملت اللائحة، المكوّنة من 36 صفحة، وحصل «العربي الجديد» على نسخة منها، أنواعًا مختلفة من المواد الغذائية ومنتجات التنظيف والأجهزة الكهربائية والمعدات الزراعية والصناعية، بالإضافة إلى اللوازم الطبية والآليات وغيرها.

ويذكر أن التعرفة الجديدة ستطبق على المعابر التي تسيطر عليها الحكومة السورية المؤقتة (جرابلس، الراعي وباب السلامة)، في حين تسيطر حكومة الإنقاذ على المعبر الرئيس بين البلدين (باب الهوى). كما ترتبط الحدود السورية مع تركيا بنحو عشرة معابر حدودية، ولكنها ليست مفعلة بالكامل. ويقع «باب الهوى» بريف إدلب، و«باب السلامة» قرب اعزاز بريف حلب الشمالي، إلى جانب «جرابلس» في ريف حلب الشرقي. ويربط معبر «باب السلامة» ريف حلب بتركيا من جهة ولايتي كلّس وغازي عينتاب، ويبعد خمسة كيلومترات عن مدينة اعزاز. وتسيطر الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف على مناطق درع الفرات وريف حلب الغربي، وهي المساحة الأكبر في شمال سورية، بينما تسيطر حكومة الإنقاذ على إدلب.

(فرانس برس)

انتعاش عائدات الضرائب في كوريا الجنوبية

قالت وزارة المالية في كوريا الجنوبية، أمس الخميس، إن عائدات الضرائب في كوريا الجنوبية انتعشت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي مع زيادة ضريبة دخل الشركات وسط الانتعاش الاقتصادي. جمعت الحكومة ضرائب بقيمة 16 تريليون وون (13,5 مليار دولار) في نوفمبر، مقارنة بـ 14 تريليون وون في الشهر نفسه من العام السابق، وفقاً لوزارة الاقتصاد والمالية.

وانتعشت عائدات الضرائب في ذلك الشهر بعد انخفاض قدره 6,2 تريليونات وون في أكتوبر عندما أخرت الحكومة دفع بعض الضرائب لصغار التجار والشركات المتضررة من الجائحة.

وقالت الوزارة إن الإيرادات الضريبية زادت مع ارتفاع الدخل من تحصيل ضرائب الشركات وضرائب القيمة المضافة، تماشياً مع الانتعاش الاقتصادي.

أخبار مختصرة

ارتفاع التضخم السنوي في السعودية

ارتفع معدل اسعار المستهلك (التضخم) السنوي في السعودية، خلال ديسمبر/كانون الاول الماضي، بنسبة 1,2 بالمئة، في أعلى مستوى منذ يونيو/حزيران 2021 حينما سجل 6,2 بالمئة. وارتفع التضخم في السعودية خلال ديسمبر الماضي للشهر الـ24 على التوالي، حيث انكمش خلال 2019 كاملا، ثم بدأ في الارتفاع منذ ذلك الحين. واظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودي (حكومي)، امس، ارتفاع التضخم بنسبة 0,1 بالمئة على اساس شهري. جاء ارتفاع التضخم الشهر الماضي مدفوعا بارتفاع اسعار الاغذية والمشروبات، ثاني أعلى الأقسام تأثيرا في المؤشر، بنسبة 1,1 بالمئة على أساس سنوي، والنقل 7,2 بالمئة. واعتبارا من يوليو/تموز 2020، بدأت السعودية رفع ضريبة القيمة المضافة من 5 بالمئة إلى 15 بالمئة.

النسخة الثانية من منتدى الاستثمار السياحي

تستعد إسطنبول لاحتضان النسخة الثانية من منتدى الاستثمار السياحي، في مايو/ ايار المقبل، بمشاركة محلية وعالمية واسعة. وفي حديثها للأناضول، قالت أويا نارين، رئيسة جمعية مستثمري السياحة في تركيا (TTYD)، إن المنتدى الذي تنظمه الجمعية سيعقد في إسطنبول يوم 16 مايو/ أيار المقبل. واضافت أن المنتدى يعد نقطة التقاء اساسية بالنسبة للمستثمرين في مجال السياحة والتجارة في تركيا والمنطقة. واوضحت انه من المقرر ان يحظى المنتدى بمشاركة ممثلين عن قطاعات الاستثمار السياحي، والبنوك المصرفية، والمؤسسات المالية، والفنادق العالمية، وروّاد الألعاب التكنولوجية، وشركات تطوير العقارات. وشددت على أهمية المنتدى من حيث تعزيز حجم الاستثمار السياحي في تركيا.

الصين تخطط لتعزيز الاقتصاد الرقمي

وضع مجلس الدولة الصيني (مجلس الوزراء) خطة لتسهيل تنمية الاقتصاد الرقمي خلال فترة الخطة الخمسية الـ14 (2021-2025). وتهدف البلاد إلى رفع نسبة القيمة المضافة لصناعات الاقتصاد الرقمي في إجمالي ناتجها المحلي إلى 10 بالمائة في عام 2025، ارتفاعا من نسبة 7,8 بالمائة في العام المنصرم، حسب الخطة. وجاء في الخطة انه بحلول عام 2025، ستشهد الصين وصول التحول الرقمي للصناعات إلى مستوى جديد، وتطور الخدمات العامة الرقمية لتصبح أكثر شمولا، وتحسن نظام حوكمة الاقتصاد الرقمي بشكل ملحوظ. وتوضح الخطة بالتفصيل المهام الرئيسية في ثمانية مجالات، بما فيها تحسين وترقية البنية التحتية، ودفع التحول الرقمي للشركات، وتوسيع التعاون الدولي في الاقتصاد الرقمي.

قطع طرق في لبنان احتجاجاً على تردي المعيشة

بيروت ـ **العربي الجديد**

أدى الارتفاع الكبير والخطير في أسعار السلع الاستهلاكية والغذائية الحيوية في لبنان، ولا سيما المحروقات، إلى تحرّك النقابات في الشارع أمس الخميس، في ما سمته «يوم الغضب»، نفذ خلاله السائقون إضراباً، وقطعوا طرقاً في العاصمة والمناطق. وشهدت مختلف المناطق قطعاً للطرقات، تنفيذاً لدعوة اتحاد النقل البري والاتحاد العمالي العام إلى الإضراب العام والمشاركة في «يوم الغضب»، احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وتحليق سعر صرف الدولار، وعدم التزام الحكومة برئاسة نجيب ميقاتي تعهداتها.

وتجمّع عدد من السائقين العموميين، صباح أمس، عند مستديرة الدورة في بيروت، حيث عمدوا إلى إقفال الطريق بسياراتهم، ورفعوا الصوت عالياً منددين بالغلاء الحاصل وارتفاع سعر صرف الدولار الذي تخطى 32 ألف ليرة لبنانية، وغلاء المحروقات الذي يجعلهم غير قادرين على تأمين أبسط مقومات الصمود، وباتت خسائرهم تفوق قدرتهم على التحمل، ولا سيما في وقت تعرفة النقل قليلة جداً مقارنة بارتفاع أسعار المحروقات وقطع الغيار والصيانة. ورأى رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، أن «يوم الغضب» نجح من خلال تضامن جميع المناطق والقطاعات والاتحادات، مشدداً على «رفض الحالة المأساوية التي وصل إليها اللبنانيون، والتي ما عادت تحتمل». وشدد الأسمر على مطالب الاتحاد وقطاع النقل البري والسائقين ككل، وحقوق اللبنانيين في البطاقة التمويلية والبطاقة الدوائية، كما إجراء دراسة شاملة لواقع المحروقات الأليم الذي يرهق المواطنين والسائقين العموميين. في المقابل، لم يشهد التحرك مشاركة من قبل المواطنين والناشطين أو أي مجموعات مدنية، لاعتبارهم الداعين إلى «يوم الغضب» محسوبين على السلطة السياسية، وخصوصاً «حركة أمل» برئاسة نبيه بري، وينفذون أجنداتها. وأكد الأسمر أنه يمثل الفئات النقابية التي انتخبته، و«الأحزاب جزء من الشعب، وإذا كانت هناك مشكلة معها، يجب الذهاب إلى الانتخابات النيابية وتغيير هذا الواقع». وشهدت مناطق عدة في بيروت إقفالاً للطرق من قبل سائقي الشاحنات والفانات والسيارات العمومية، وكذلك الأمر في مناطق الشمال والجنوب والبقاع وبعلبك وجبل لبنان. وتزامناً مع «يوم الغضب»، سجلت أسعار المحروقات، أمس، ارتفاعاً جديداً هو الثاني هذا الأسبوع.

نحن والاضطرابات المرتقبة

مصطفى عبد السلام

انضم البنك الدولي إلى صندوق النقد الدولي في التحذير من قرب اندلاع اضطرابات اقتصادية عنيفة، ستكون الدول النامية الأكثر اعتمادا على القروض والمساعدات أبرز ضحاياها.

يوم 11 يناير، صدر تحذير مخيف عن البنك الدولي عنوانه العريض أن الاقتصاد العالمي يواجه مستقبلا قاتما، وحذّر البنك من أن معدل النمو سيتباطأ هذا العام، ولم يستبعد حصول سيناريو أسوأ في الفترة المقبلة بتأثير من تهديدات كورونا وأوميكرون الذي يواصل التفشي في كلّ القارات، وهو ما يفاقم أزمة نقص اليد العاملة، ويعمق مشاكل سلاسل الإمداد. كما أن تفكك المساعدات الحكومية وتوقّف برامج التحفيز التي تبنتها معظم دول العالم عقب اندلاع كورونا للتخفيف من الأزمة يشكل مخاطر إضافية للنمو .

وخرج علينا رئيس البنك الدولي، ديفيد مالباس، في نفس اليوم محذّرا من أن الاقتصاد يواجه «مستقبلا قاتما»، مع استمرار تبعات وباء كورونا في التأثير على النمو، خاصة في البلدان الفقيرة. وحذّر من أن ارتفاع تكاليف الاقتراض يمكن أن يضر بالنشاط الاقتصادي، خاصة في البلدان الأضعف. سبق تحذير البنك الدولي بيوم واحد تحذير آخر صادر عن صندوق النقد حذر من أنه يتعين على الاقتصادات الناشئة الاستعداد «لفترات من الاضطراب الاقتصادي»، مع رفع الفائدة الأميركية وتباطؤ النمو بسبب أوميكرون.

ويوم الأربعاء، كشفت وزارة العمل الأميركية عن أن معدل التضخم في أميركا بلغ 7%، وهو أعلى معدل في 40 عاما، وهو ما قد يدفع البنك المركزي للتعجيل برفع الفائدة، وهذا الرفع ستكون له تداعيات خطيرة على اقتصاديات الدول الناشئة، ويفرض ضغوطا شديدة وأعباء إضافية على الموازنات والمراكز المالية للدول.

تحذيرات البنك والصندوق يجب أن نأخذها على محمل الجد، خاصة وأنه تصاحبها قفزات في أسعار الأغذية والوقود حول العالم، وانعدام الأمن الغذائي والطاقوي، وبالتالي مزيد من المعاناة الإنسانية وعدم الاستقرار الجيوسياسي، خاصة وأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتضخم يمكن أن يسبب مجاعة جماعية للبلدان الفقيرة، كما يعد مصدر إزعاج لحكومات الدول الغنية.

إزاء هذه التحديات وغيرها، هل ستواجه حكومات دول المنطقة الاضطرابات المتوقعة بحلول تقليدية تقوم على زيادة الضرائب والرسوم، والتوسع في الاقتراض، وبيع أصول الدولة، ورفع أسعار السلع الرئيسية ومنها الأغذية والوقود والمياه والكهرباء، أم يتم ابتكار حلول بحيث يتم مواجهة تلك المشاكل بدون مزيد من الضغوطات على المواطن وانتزاع ما تبقى في جيبه إن كان هناك شيء أصلاً؟

متفرقات اقتصادية

الأردنيون يترقبون تراجع الأسعار بعد خفض الجمارك

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

يترقب الشارع الأردني انخفاض أسعار مختلف السلع تبعاً للتخفيضات الجمركية التي أقرتها الحكومة وبنسبة تراوحت بين 5% و25%، في خطوة غير مسبوقة لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين وتحفيز الوضع الاقتصادي الذي شهد تراجعاً حاداً خلال السنوات القليلة الماضية، وتفاقمت أوضاعه سوءاً في ظل جائحة كورونا وتداعياتها.

ويساور المواطنين القلق من عدم انعكاس تخفيضات الرسوم الجمركية على أسعار السلع، وخاصة الأساسية منها، واحتمال تمسك التجار بالأسعار السابقة بذريعة ارتفاع الكلف وأجور الشحن وتغيرات الأسعار عالمياً. وقال مسؤول الرقابة على الأسواق في وزارة الصناعة والتجارة والتموين سليمان السعود، لـ«العربي الجديد»، إن الوزارة أعدت خطة لمتابعة مدى انعكاس انخفاض التعرفة الجمركية الجديدة على أسعار السلع، حتى يشعر المواطن بثمار تلك القرارات التي تستهدف زيادة القدرة الشرائية وتحسين مستويات المعيشة وتنشيط الحركة التجارية.

وأضاف السعود أن الوزارة لديها الصلاحيات القانونية اللازمة لضبط الأسواق والمحافظة على استقرار الأسعار، وبما يضمن انعكاس القرارات الحكومية على أسعار السلع محلياً، مشيراً إلى أن الحكومة سبق أن اتخذت إجراءات أخرى لتحفيز القطاعات الاقتصادية وتخفيض كلف الاستيراد من مناشئ مختلفة. وقال إن الوزارة ستجري دراسات للأسعار قبل تطبيق التعرفة الجمركية الجديدة وبعده، وستقوم بالتواصل مع ممثلي القطاعات التجارية للتأكيد على أهمية تخفيض الأسعار استجابة للرسوم الجمركية المخفضة. وأكدت الحكومة أن التخفيضات على الرسوم الجمركية جاءت بهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين وتعزيز القدرات الشرائية وتنشيط القطاع التجاري ومختلف القطاعات، إلى جانب الحد من التهرب الضريبي وتحقيق التوازن بين التاجرتين التقليدية والإلكترونية. وتستثنى من قرار تخفيض التعرفة الجمركية سلع مستوردة مثل التبغ والمركبات والكحول.

ومن جانبه، قال رئيس جمعية حماية المستهلك محمد عبيدات، لـ«العربي الجديد»، إن تلك القرارات مهمة وتساهم في تخفيف الأعباء المعيشية عن كاهل المواطنين، ولا بد من التزام المستوردين والتجار بها وضرورة عكس الانخفاض في الرسوم الجمركية بكامل نسبته على الأسعار محلياً حتى يشعر بها المستهلك.

وأضاف أنه يتوجب على الجهات الحكومية المعنية متابعة مدى التزام التجار بتخفيض أسعار السلع بنسبة مساوية لمقدار التخفيض الجمركي، لا أن يذهب ذلك لصالح المستوردين وأصحاب المحال التجارية، وبالتالي لا يشعر المواطن بإيجابية تلك الإجراءات. وأشار رئيس جمعية حماية المستهلك إلى أن القطاع التجاري، ومن تجارب سابقة، عادة ما يقوم بالتجاوب مباشرة مع ارتفاع أسعار السلع عالمياً، وبالتالي يزيد الأسعار محلياً رغم توفر مخزونات سابقة لدى التجار، فيما لا يتم التجاوب بذات السرعة في حال انخفضت الأسعار بذريعة استيراد كميات كبيرة من البضائع بموجب التعرفة الجمركية السابقة.

الحكومة تسعى إلى تخفيف حدة غلاء السلع (فرانس برس)

السودان: إجراءات مصرفية لمحاصرة المحظورين

يسعى البنك المركزي السوداني لمعالجة خلل بعض الإجراءات وتنفيذ قرارات قوائم الحظر

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أصدر بنك السودان المركزي إجراءات وضوابط جديدة، وجّه خلالها المصارف العاملة في البلاد، بعدم تنفيذ إجراءات الصادر للأفراد (الأشخاص الطبيعيين)، باستثناء تجارة الحدود واستيفاء المصرف لكافة متطلبات (اعرف عميلك)، بالإضافة إلى الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات والتحصيلات المستندية. ووجّه، في السياق نفسه، باعتماد عقود الصادر بواسطة وزارة التجارة والتموين، والتأكد من عدم حظر أي من المساهمين أو المؤسسين للشركة أو الجهة المعنية العاملة في مجال الصادر من قبل بنك السودان المركزي، عبر الرجوع لعقد التأسيس أو بموجب مستخرج حديث يفيد عن حملة الأسهم صادر من المسجل التجاري.

وقلّل عدد من المصدرين، في حديث لـ«العربي الجديد»، من نجاح الضوابط الجديدة في الدفع بالقطاع وتنفيذ قوائم الحظر بمعزل عن الرقابة والمتابعة الدقيقة لتنفيذها.

وقال المصدّر خالد محمد خير لـ«العربي الجديد» إن البنك المركزي أقر بشكل صريح، عبر هذه الضوابط، بمسؤولية المصارف التجارية عن إصدار استمارات الصادر ومخالفتها لتطبيق الإجراءات الصحيحة في تداول المستندات وتطبيق الاعتمادات المصرفية بالطرق السليمة، بما فيها ملاءة المصدر المالية ومعرفة البنك بكل التفاصيل الخاصة به (اعرف عميلك)، إضافة إلى تحميلها له كذلك مسؤولية تطبيق الاعتمادات المستندية الآجلة أو المعزّزة، والتي لم تكن تطبق بالطرق الصحيحة في السابق، وتداول المستندات بين كل الجهات المستهدفة داخلياً وخارجياً ضماناً لاسترداد الحصيلة. وذكر أن أكبر إشكالية تجابه السياسات الجديدة للصادر هي ضعف رقابة بنك السودان على المصارف، مستشهدا على ذلك بعدم متابعة تنفيذ القوائم المحظورة من الصادر والتي أصدرها مؤخرا وتشمل عددا كبيرا من الشركات. وقال: لا أتوقع أن تحسّن الضوابط من موقف الصادر ما لم تتم المتابعة الدقيقة من البنك المركزي لها، وتفعيل الضوابط من قبل وزارة التجارة والتموين، خاصة السجلات التجارية، إضافة لإعادة الدور المهم لمباحث التموين والأمن الاقتصادي لحسم ومتابعة المتفلتين.

ودعا البنك المركزي، المصارف، إلى عدم تنفيذ عملية الصادر للشركة أو الجهة المعنية في حالة ورود اسم أحد المؤسسين أو المساهمين ضمن المصدرين المحظورين مصرفياً.

وعمّم بنك السودان المركزي على المصارف خلال العام المنصرم قوائم حظر شملت أكثر من 183 من كبريات الشركات العاملة في قطاع التصدير، لعدم التزامها بسداد حصائل الصادر. وأشار البنك في ضوابط الصادر إلى أهمية أن تتولى هيئة الجمارك إظهار الكميات المشحونة في الجزء الخاص بالجمارك من استمارة الصادر الإلكترونية فور إتمام عملية الشحن. وكان وزير التجارة والتموين السابق، علي جدو، قد أشار لـ«العربي الجديد» إلى ضوابط سابقة شبيهة بضوابط البنك المركزي لضبط الصادر وإنهاء التلاعب بالحصائل ومعالجة الخلل في الميزان التجاري. وشنت الحكومة الانتقالية السابقة فور تشكيلها حملة كبرى على مهربي حصائل الصادر، إذ تجاوزت عمليات التهريب أكثر من نصف مليار دولار، في إحصائية لبنك السودان المركزي للفترة من (2016 ـ 2020) جراء تزايد حالات التهريب لما يربوا عن 494 شركة.

انتقادات حادة من المصدّرين لضعف الرقابة على المصارف

تحقيق

أصبحت الحكومة المصرية في ورطة، بعد التوسع الهائل في إنشاء محطات توليد الكهرباء، ما دفعها إلى الاتجاه لبيع 3 محطات عملاقة بهدف تحصيل إيرادات تساعدها على سداد ديونها المتراكمة. وكانت وزارة الكهرباء بررت رفع أسعار الكهرباء للمرة الخامسة خلال الفترة من 2014 إلى 2021، بأن القطاع مطالب بدفع 8 مليارات دولار للموردين الأجانب، وقد أدى وجود فائض هائل غير مستغل وتضارب سياسات الحكومة إلى رفض المستثمرين المتكرر لضخ رؤوس أموالهم بالقطاع

كهرباء مصر تقع في فخ الديون: ورطة القروض الضخمة

القاهرة ـ **عادل صبري**

للمرة الثالثة خلال عامين، تعلن الحكومة المصرية، عن خطة لطرح 3 محطات لتوليد الكهرباء التي أقامتها شركة «سيمنز» الألمانية، خلال الفترة من 2014 إلى 2018، في مناطق العاصمة الجديدة وبني سويف (جنوب) والبرلس (شمال). تبلغ قدرات كل منها 4800 ميغاوات، بإجمالي 14 ألفا و400 ميغاوات، تعتبرها الحكومة أيقونة محطات التوليد في منطقة الشرق الأوسط لضخامتها، وحداثتها تكنولوجيا، حيث تعمل محطة العاصمة بالتبريد الهوائي، بعد أن أقيمت في منطقة صحراوية بين العاصمة وخليج السويس.

تكرار العرض الحكومي لبيع المحطات هذه المرة، وأكبه بيان رسمي من رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، في 30 ديسمبر/ كانون الأول الماضي 2021، ومدير صندوق مصر السيادي أيمن سليمان، يؤكد إصرار الحكومة على البيع، خلال الأشهر القليلة القادمة، في محاولة من الدولة لطرح مشروعات ناجحة، تساهم في جذب المؤسسات وصناديق الاستثمار الأجنبية، إلى البورصة تنعش سوق الأوراق المالية، حسب البيان. لم يأت سليمان ولا رئيس الوزراء بجديد، حيث كشف الطرفان من قبل، وتحديدا في نهاية عام 2020، عن نوايا الطرح، التي توقف الحديث عنها طوال 12 شهرا، حتى جاء البيان الأخير، ليحدد موعدا للطرح قبل نهاية العام المالي الجاري، يونيو/ حزيران 2022.

وسبق لوزير الكهرباء المصري محمد شاكر، أن أعلن في مايو/ أيار 2019، عن وجود 3 شركات أبدت اهتماما بشراء المحطات الثلاث، إحداهما أميركية والأخريان ماليزية وهي «بلاك ستون»، و«إدرا» التابعة لشركة الطاقة النووية الصينية، التي تدير 3 حاليا محطات حرارية في مصر، إلا أن الحوار حول بيع المحطات الثلاث ظل في طي الكتمان، حتى أعاد الوزير نفس تصريحات رئيس الوزراء في الساعات الأخيرة، من ليلة رأس السنة.

رفع أسعار الكهرباء لتسديد الديون

كشف وزير الكهرباء في تصريحاته، أسباب رغبة الحكومة في البيع العاجل للمحطات الثلاث أو جزء كبير منها على الأقل، التي تقادمت زمنيا بنحو 5 سنوات، سواء لمستثمر رئيسي أو الاكتتاب العام بالتعاون مع صندوق مصر السيادي، بقوله: «إن شركة سيمنز، تدير المحطات، بموجب عقد مدته 8 سنوات، وتبيع الكهرباء المنتجة، للشبكة الموحدة، بينما أعلن المدير التنفيذي لمشروعات «سيمنز» في مصر، عماد غالي، في اليوم ذاته، أن شركته، ملتزمة، بتشغيل المحطات حتى عام 2024». فهناك التزام مصري بدفع تكاليف الإنشاء والتشغيل والصيانة طوال هذه الفترة، بالعملة الصعبة، من خلال اتفاق مكمل لعقد الإنشاء الذي وقعته مصر مع سيمنز، التي استطاعت توفير التمويل للحكومة، في ظروف مالية وسياسية ضاغطة، من بنوك «دويشه بنك، وHSBC» وبنك «AGKFW-IPEX» بمبلغ 6,2 مليارات يورو، ارتفعت إلى 8 مليارات يورو (9 مليارات دولار)، كما ذكرت وكالة «بلومبيرغ» على لسان الوزير، بما يمثل 85% من قيمة المحطات الثلاث وتكلفة عقد التشغيل والإدارة والصيانة الذي ينتهي خلال 6 أشهر. وهي نفس قيمة الديون التي أعلن عنها وزير الكهرباء، العام الماضي أثناء تبريره رفع أسعار الكهرباء للمرة الخامسة خلال الفترة من 2014 إلى 2021، بأن قطاع الكهرباء مطالب بدفع 8 مليارات دولار للموردين الأجانب.

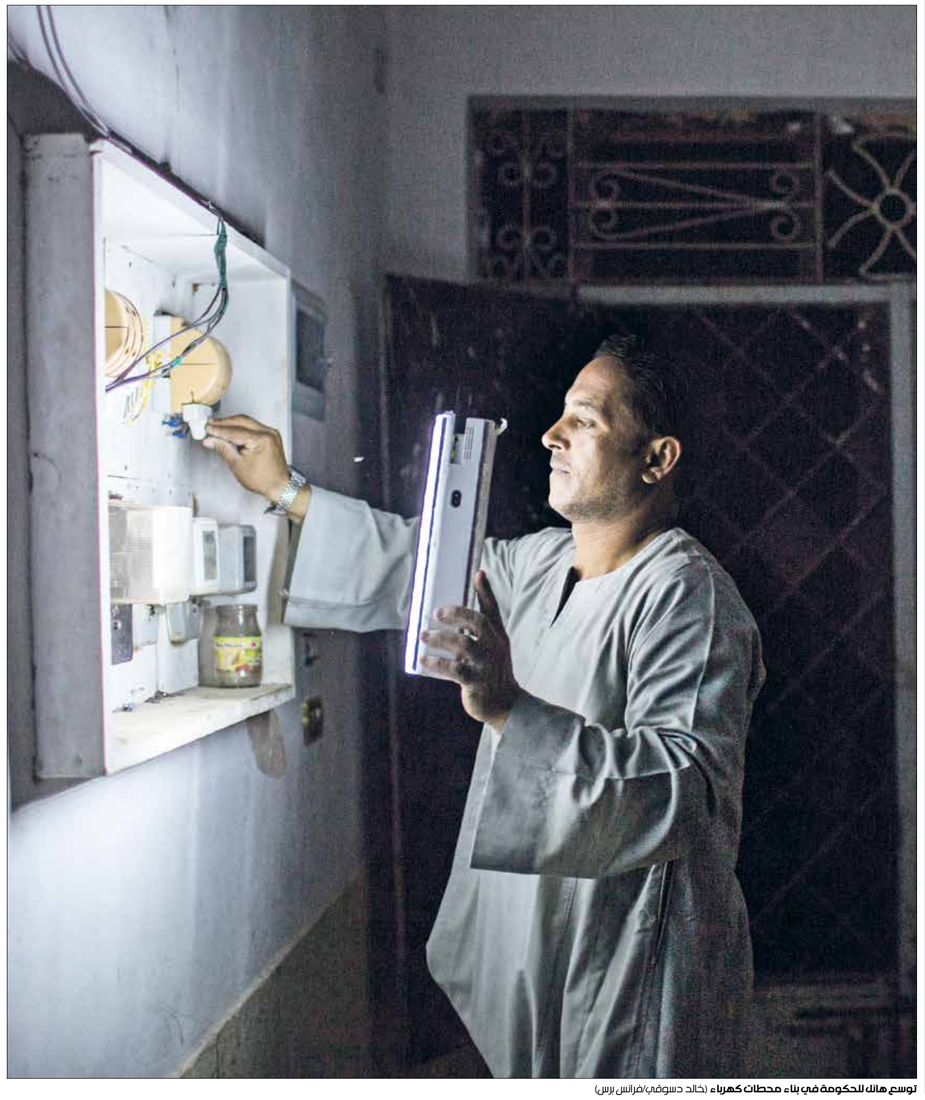
توسع هائل للحكومة في بناء محطات كهرباء (خالد دسوقي/فرانس برس)

الحكومة في ورطة

ويؤكد خبراء أن الحكومة المصرية التي أنقذت شركة «سيمنز» من مشاكل مالية كانت تواجهها بمنحها صفقة وصفها رئيسها جو كايسير بأنها «عقود غير مسبوقة» أصبحت في ورطة، بعد التوسع الهائل في إنشاء محطات توليد الكهرباء، خلال الفترة من 2014 إلى 2018، إذ أضافت الحكومة 28 ألف ميغاوات، ليصل الإنتاج الكلي بالشبكة الكهربائية الموحدة إلى 60 ألف ميغاوات، عدا ما أضافته مشروعات الإحلال والتجديد والطاقة المتجددة الخاصة، التي تقدر بنحو 3 آلاف ميغاوات. كما توسعت وزارة الكهرباء، في إنشاء محطات محولات وتطوير شبكات النقل، لاستيعاب الكم الهائل من الطاقة المولدة في الشبكة الموحدة، بهدف توفيرها للجمهور وتصدير الفائض للخارج، بلغت تكلفتها الإجمالية، وفقا لتقارير الوزارة، عام 2018، نحو 515 مليار جنيه، بما يعادل (32 مليارا و791 مليون دولار) عدا القروض المقررة لمحطة الضبعة النووية التي تقدر مبدئيا، بنحو 25 مليار دولار، ترتفع إلى 42 مليار دولار، بنهاية فترة التشغيل والصيانة والإدارة من طرف الشركة الروسية «روز توم» التي ستنفذ المحطة.

أعلى قروض في العالم

وحسب مراقبين، تعتبر قروض قطاع الكهرباء من البنوك المحلية والعالمية الأعلى في مصر حتى العام الماضي، قبل أن تنافسها قروض قطاع النقل، حيث بلغت قروض الكهرباء عام 2019/ 2020 نحو 5,1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي ضمن الديون السيادية التي تضمنها وزارة المالية، والبالغة نحو 20,4% من الناتج الإجمالي للدولة.

يعتبر خبراء في القطاع أن كمية الطاقة المولدة، أصبحت عبئا على الدولة، مشيرين إلى أن استراتيجية الطاقة في مصر التي أعدت عام 2014، وتنفذ مخططاتها منذ عام 2015، وفقا للخطة التي وضعها برنامج TIMES-EGYPT بتمويل من الاتحاد الأوربي الذي قدمها كجزء من المساعدة الفنية لدعم إصلاح الطاقة في مصر، متوقعا ارتفاع ذروة الطلب على الطاقة، من 35 ألف ميغاوات في عام 2018 إلى 43 ألف ميغاوات عام 2020، وتصل إلى 60 ألف ميغاوات عام 2030، 67 ألف ميغاوات بحلول عام 2035.

وبينما سعت الحكومة إلى التوسع في الاستدانة لإقامة محطات، تعادل ضعف قدرات التوليد من المحطات التي كانت موجودة في مصر قبيل عام 2014، لم تكن مصر في حاجة إلا لـ 50% من قدرات التوليد الجديدة، في أقصى تقدير.

فائض طاقة هائل بلا فائدة... وتضارب سياسات الحكومة يربك المستثمرين

أزمة كهرباء مفتعلة بعد ثورة يناير

كشف أحد الخبراء في قطاع الكهرباء في اتصال مع «العربي الجديد» أن مصر لم تكن تواجه مشكلة خطيرة في توليد الكهرباء، بعكس ما هو شائع، شارحا ما حدث من انقطاعات للتيار الكهربائي خلال الفترة من 2010 إلى 2014، بأنه ناتج عن عدم تمويل الحكومة لإقامة مشروعات الكهرباء خلال هذه الفترة، إلا بنسبة نمو لا تزيد عن 3% سنويا، بينما كان الاستهلاك يرتفع ما بين 8% إلى 10% خلال تلك الفترة، بما جعل الوزارة تستعمل أسلوب المناوبات بين الأحياء والمصانع الكبرى المستهلكة للطاقة.

وأوضح الخبير، الذي رفض ذكر اسمه، أن أزمة الكهرباء الكبرى، خلال الفترة من 2011 إلى 2014 ترجع إلى توقف شركات وزارة البترول الموردة للغاز عن دفع مستحقات شركات البترول والغاز الدولية شركائها في الآبار، وساهمت حالة عدم الاستقرار الأمني في عدم قدرة الحكومة على دفع نحو 6,2 مليارات دولار، تمثل إجمالي مستحقات الشريك الأجنبي، بما دفعهم إلى وقف الإنتاج وبالتالي لم تجد كثير من المحطات وقودا للتشغيل، كما تعرضت بعضها للإطفاء التام، بما ساهم في تفاقم المشكلة.

الانتهاء من دعم الطاقة

تتفق رؤية الخبير المصري، مع الاستراتيجية التي وضعتها وزارة الكهرباء وقدمتها للبرلمان عام 2015 لتنفيذها، اعتمدت على رفع أسعار بيع الطاقة لكافة المستهلكين بهدف الانتهاء من دعم الطاقة، بنهاية العام المالي 2024/2025، وزيادة تصدير الكهرباء، لتحصل على عملة صعبة، تسدد بها ديون القطاع. وخططت الوزارة لجمع نحو مليار دولار سنويا من قيمة ترشيد الاستهلاك في محطات «سيمنز» سنويا، لتوظيف العوائد في دفع أقساط المحطة، بحلول عام 2024، وهو ما لم يحدث بسبب، تعويم الجنيه المصري، الذي انخفضت قيمته بنسبة زادت عن 50%، بما أدى إلى تآكل عوائد الشركات، مع ارتفاع في تكلفة الوقود والتشغيل.

مع ذلك أدت زيادة الأسعار تلقائيا إلى تخفيض استهلاك الطاقة في المنازل وقطاعات السياحة والتجارة، بصفة خاصة، ونظمت وزارة الكهرباء حملة للترشيد في الجهات الحكومية والإدارية والمنازل والمصانع استهدفت خفض إجمالي الطلب على الطاقة بنسبة 18% بحلول عام 2035 بدأت تؤتي ثمارها بنسب جيدة، وفقا لتقارير الشركة القابضة لكهرباء مصر. وأدى تدهور قيمة الجنيه، إلى بداية ركود اقتصادي تبعه ركودا أسوأ، مع انتشار وباء كوفيد 19، تسبب في زيادة انخفاض الطلب على الطاقة.

فوائض هائلة غير مستغلة

أدت كل الطرق إلى وجود فوائض هائلة في توليد الكهرباء تخيف المستثمرين من توجيه أموالهم في شراء محطات، ينتهي عمرها الافتراضي بعد 15 عاما، ولأن ما تنتجه فوائض غير مستغلة في ظل عدم حاجة المستهلكين إليها بالداخل ووجود مشاكل فنية وسياسية تحول دون إتمام تصدير كل الفائض عبر مشروعات الربط الكهربائي إلى الدول العربية. كما برز عامل آخر، خاص بالتوسع في بناء محطات توليد تعمل بالرياح والطاقة الشمسية، التي وفرت نحو 3000 ميغاوات، في أسوان والبحر الأحمر، وحصول مشروعاتها على أولوية في القروض والمنح الدولية، في إطار مبادرات خفض الكربون الناتج عن المحطات الحرارية. ويزيد الأمر سوءاً، عدم التزام الحكومة بدفع مستحقات الشركات بالعملة الصعبة، في الأوقات المتفق عليها، وفرضها تسعيرة إجبارية لموردي الطاقة الشمسية والحرارية الخاصة، بالعملة المحلية المعرضة للتراجع، وانخفاض قيمتها الفعلية مع زيادة معدلات التضخم سنويا.

سياسات متضاربة

أدت السياسات المتضاربة إلى إصدار اتحاد مستثمري الطاقة الشمسية «سيدا» ببانا الاثنين الماضي، يطالب فيه الحكومة الالتزام بإلغاء الرسوم الجمركية التي فرضتها بداية يناير/ كانون الثاني الحالي، على معدات الطاقة الشمسية، بزيادتها من 5% إلى 10%. ويرى أعضاء الاتحاد أن الحكومة التي تحصل على قروض دولية خضراء بهدف رفع قدرات الطاقة المتجددة، في مصر إلى 10 آلاف ميغاوات بحلول عام 2026، تتراجع حاليا عن خططها. وفسر بعض الخبراء الأمر بأن الحكومة تبحث نمو المشروعات المنافسة لمحطات «سيمنز» لتفسح المجال أمام الراغبين في الشراء كي تتخلص منها على وجه السرعة، لحاجة الحكومة إلى سداد جزء من ديونها الأجنبية التي تخطت 137 مليار دولار عام 2021، مع تقديمها ضمانات بأن تشتري الكهرباء من المحطات المباعة، وفقا للأسعار العالمية، رغم عدم قدرتها على تصريف ذلك الفائض. وفي الوقت ذاته تشتري بتعريفة متعددة من المنتجين الحاليين، وحسب مراقبين، هي أمور دفعت عددا من شركات الطاقة إلى التمهل في ضخ استثمارات جديدة، لشكوكهم في نوايا الحكومة بما يخص خصخصة قطاع الكهرباء.

النظام المصري نجح في حل أزمة انقطاع الكهرباء لكن ارتفاع الفواتير أرهق المواطنين (Getty)

قفزة في الدين الخارجي

تظهر بيانات البنك المركزي ارتفاع حجم الدين الخارجي لمصر بنهاية العام المالي الماضي 2020/ 2021 بنحو 14,4 مليار دولار مقارنة بالعام المالي السابق له 2019/ 2020. وبحسب بيانات الدين الخارجي المنشورة على موقع البنك المركزي ارتفع إجمالي الدين الخارجي الى نحو 137,8 مليار دولار في نهاية العام المالي المنتهي في يونيو/ حزيران الماضي مقارنة بـ123,4 مليار دولار للعام المالي قبل الماضي. ومثلت الديون طويلة الاجل النصيب الاكبر من الديون وبلغت 124,1 مليار دولار بنهاية العام المالي الماضي، بحسب بيانات المركزي. وبلغت نسبة الديون قصيرة الاجل 13,7 مليار دولار.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مؤشرات الأسواق

تركيا

نما مؤشر الإنتاج الصناعي في تركيا، بنسبة 11,4 بالمائة على أساس سنوي خلال نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، مقارنة بالشهر ذاته من العام 2020. جاء ذلك، وفق أحدث معطيات أعلنتها هيئة الإحصاء التركية. أمس الخميس؛ أشارت إلى أن مؤشر الإنتاج الصناعي على أساس شهري زاد بنسبة 3,3 بالمائة خلال نوفمبر الماضي. وعلى أساس سنوي، صعد مؤشر قطاع التعدين والمناجم بنسبة 7,5 بالمائة، والصناعات التحويلية 12,5 بالمائة، وإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء بنسبة 4 بالمائة، مقارنة بنوفمبر 2020. ومؤشر الإنتاج الصناعي يقيس إجمالي حجم الإنتاج الصناعي في الدولة، بغض النظر عن قيمته السعرية، ويعتبر مؤشرًا رائدًا للناتج المحلي الإجمالي.

اليابان

انخفض مؤشر نيكي الياباني أمس، بعدما حفزت قفزة في حالات الإصابة بكوفيد-19 عمليات بيع في أسهم شركات التجزئة ومقدمي الخدمات الآخرين كما تراجعت أسهم التكنولوجيا. وأغلق المؤشر نيكي الياباني منخفضا 0,96% مسجلا 28489,13 نقطة، في حين هبط المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0,68%. وسجلت اليابان ارتفاعا في حالات الإصابة الجديدة بكوفيد-19 أول من أمس، إذ بلغت الإصابات أعلى مستوياتها في أربعة أشهر في المناطق الحضرية الكبرى في طوكيو وأوساكا مع انتشار المتحور أوميكرون من فيروس كورونا. وقال كبير أمناء مجلس الوزراء هيروكازو ماتسونو إن البلاد «يجب أن تستعد لاستمرار الانتشار السريع للعدوى».

الكويت

أجرت بورصة الكويت تعديلات على كتاب قواعد البورصة بتسهيل إدراج صناديق الريت للمؤسسات الحكومية؛ ليتم تداولها ضمن باقة الوحدات المدرجة في سوق الأوراق المالية. وتضمنت التعديلات، تعديل المواد رقم (7- 10) من كتاب قواعد البورصة، على النحو التالي: يشترط في الصناديق التي تدرج في بورصة الكويت التالي: أن تلتزم وتتوافق مع ضوابط الاستثمار المنصوص عليها في الملحق رقم 4 من الكتاب الثالث عشر (أنشطة الاستثمار الجماعي). ويجوز للبورصة أن توصي بإعفاء الصناديق التي تؤسسها الهيئات والمؤسسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر من الشروط الواردة في البندين 2 و3 على أن تكون التوصية مسببة.

مصر

كشفت القوائم المالية المجمعة لشركة تعليم لخدمات الإدارة، عن الربع الأول من عامها المالي الجاري، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة 23,6%، على أساس سنوي. وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر أمس، أنها سجلت صافي ربح بلغ 71,87 مليون جنيه خلال الفترة من بداية سبتمبر/ أيلول حتى نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، مقابل أرباح بقيمة 58,11 مليون جنيه خلال الفترة نفسها من عامها المالي السابق له، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية. وبلغ نصيب مساهمي الشركة الأم من أرباح الفترة نحو 71,3 مليون جنيه، مقابل 57,79 مليون جنيه خلال الفترة نفسها من عامها المالي الماضي.

مال وسياسة

يعاني الاقتصاد الأميركي من تواصل ارتفاع معدل التضخم فيما لم يعد مضموناً حدوث انتعاش حقيقي وسط تداعيات المتحور أوميكرون. ووصف رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي في إفادته أمام لجنة البنوك بمجلس الشيوخ التضخمَ بـ«التهديد الخطير» للاقتصاد

مأزق الاقتصاد الأميركي

التضخم يواصل قفزاته... والغلاء وأوميكرون يكبحان الانتعاش

نيويورك ـ **شريف عثمان**

بات معدل التضخم أحد أبرز التهديدات التي تواجه الاقتصاد الأميركي، خاصة مع قفزاته الأخيرة وبلوغه رقماً قياسياً بعد الأعلى في 4 عقود، وهو ما قد يدفع البنك الفيدرالي للتعجيل بقرار رفع سعر الفائدة على الدولار وبواقع 4 زيادات خلال العام الجاري.

وقفز التضخم في الولايات المتحدة بأسرع وتيرة في حوالي 40 عاماً، الشهر الماضي، إذ سجل 7%، وسط توقعات بأن يسرع الاحتياطي الفيدرالي وتيرة زيادة العائد على العملة الأميركية في ظل تلك الأوضاع.

وأظهرت بيانات رسمية، الأربعاء، أن مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي ارتفع 0,5% في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مقابل 0,8% في نوفمبر/ تشرين الثاني، لكن التضخم السنوي سجل 7%، وهو أعلى مستوى منذ عام 1982. ورغم تأكيد الرئيس الأميركي جو بايدن أن تقرير تضخم المستهلكين الجديد بمثابة دليل على أن قفزات الأسعار بدأت في التباطؤ، لكن ارتفاع التضخم ما زال يطغى على المشهد في الولايات المتحدة، حيث أعلنت وزارة العمل، الأربعاء، عن ارتفاع أسعار المستهلكين خلال ديسمبر/ كانون الأول بنسبة 7% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، ليتأكد وقوع الاقتصاد الأميركي في ورطة مزدوجة، سببها تسجيل أعلى معدل للتضخم في أربعة عقود، بينما جهود إنعاش الاقتصاد بعد عامي الجائحة لم تؤتِ ثمارها كاملةً حتى الآن.

وبعد عقدٍ كامل من محاولات رؤساء مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) الحفاظ على معدل التضخم عند مستوى 2%، لم تنجح في أغلبها إلا في عدد من الأشهر لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، جاء فيروس كورونا ليتجاوز به مستواه المستهدف، ويستمر في الارتفاع التدريجي، وصولاً لأعلى مستوياته في آخر شهور العام الماضي، بفعل تركيبة نادرة من تعطل سلاسل الإمداد التي يعتمد عليها الاقتصاد الأميركي، وتريليونات الدولارات التي ضختها الحكومة والبنك الفيدرالي على مدار الأشهر العشرين الأخيرة. وارتفع معدل التضخم السنوي من 6,8%، التي تم تسجيلها في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، ليكون الشهر الأخير هو الرابع على التوالي الذي يتجاوز فيه معدل 6%. وفي ما اعتبر ضغطاً إضافياً على البنك الفيدرالي لسرعة التدخل للحد من الارتفاعات المتتالية في الأسعار، قالت الوزارة إن معدل التضخم الأساسي، الذي يستبعد أسعار الوقود والغذاء شديدة التقلب، وصل في شهر ديسمبر/ كانون الأول إلى أعلى مستوى له في ثلاثة عقود، مسجلاً 5,5% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، ومرتفعاً من 4,9% التي سجلها في الشهر السابق.

وبينما يعمل صانعو السياسة النقدية في البنك الفيدرالي على تهيئة الأسواق والمستثمرين والمواطنين لرفع معدلات الفائدة وإنهاء سياسات التيسير الكمي التي استهدفت تحفيز الاقتصاد، تعهد جيروومي باول، رئيس البنك، بوضع حد للارتفاع المستمر في معدل التضخم الأميركي، مؤكداً أن ذلك لن يتسبب في إعاقة جهود إنعاش الاقتصاد وتخليصه من أي آثار سلبية ناتجة عن انتشار الفيروس في البلاد على مدار العامين الماضيين. وفي جلسة استماع له أمام لجنة البنوك بمجلس الشيوخ قبل التصويت على تجديد تعيينه في منصبه قبل نهاية الشهر الجاري، وصف رئيس البنك المركزي الأكبر في العالم التضخمَ بـ«التهديد الخطير» للمحاولات الجارية لإنعاش الاقتصاد الأميركي، إلا أنه أكد في الوقت نفسه أن حالة الاقتصاد الحالية تسمح بـ«تطبيع السياسات النقدية» للبنك، من خلال الابتعاد بعض الشيء عن معدلات الفائدة الصفرية، وتقليص مشتريات البنك من السندات، والتخلص التدريجي من السندات الموجودة في ميزانيته التي تجاوز حجمها 8,5 تريليونات دولار، مشيراً إلى أن «الطريق إلى أوضاع ما قبل ظهور الوباء ما زال طويلاً».

ورغم القلق المتزايد من زيادة معدل التضخم الأميركي، إلا أن مدير صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا قالت إن التضخم في الولايات المتحدة من المرجح أن يتباطأ في الربع الثاني من العام الجاري، بعدما قفز لأعلى مستوى في نحو 40 عاماً. وذكرت في مقابلة مع محطة «سي إن بي سي»، أن «هذا التوقع يتوقف على مدى التعامل مع اضطرابات سلسلة التوريد، وما نراه هو بعض المؤشرات الإيجابية التي تشير إلى إحراز بعض التقدم في هذا الصدد».

بدوره، وصف جيريمي سيجل، أستاذ التمويل بجامعة وارتون، بيانات وزارة العمل الصادرة الأربعاء، بأنها لم تكن سيئة كالتوقعات، إلا أنه أكد أيضاً أنها لم تكن جيدة. ولفت سيجل نظر محدثيه والمشاهدين، في لقاء له مع قناة «سي إن بي سي» الإخبارية، إلى أن أسعار النفط حالياً شديدة القرب من أعلى مستوياتها على الإطلاق، مضيفاً أن «أسعار الطاقة انخفضت أكثر من 4% خلال الشهر الماضي، الذي سجل فيه التضخم 7%، بينما تقول التوقعات إنها لن تنخفض خلال الشهر الجاري»، في إشارة إلى توقعه تجاوز معدل التضخم في الشهر الحالي المعدل المتحقق في ديسمبر/ كانون الأول. ودعا سيجل البنك الفيدرالي إلى «التعامل بشراسة أكثر مع الأسواق لكبح جماح التضخم».

وأكد أستاذ التمويل المخضرم أن السبب الأساسي لارتفاع معدل التضخم الأميركي بهذه الصورة هو زيادة عرض النقود بصورة غير مسبوقة في الاقتصاد على مدار قرن ونصف من الزمان، مؤكداً أن المعروض منها حالياً يزيد عن مستواه في نهاية الربع الأول من العام الماضي بنسبة 35%، بينما لم تكن هناك زيادة مماثلة في المعروض من السلع.

لكن ورغم تأكيدات على قدرة الفيدرالي على كبح موجة غلاء الأسعار الحالية وتباطؤ التضخم بالولايات المتحدة، إلا أن فرانشيسكو كورتو، رئيس الأبحاث لدى شركة إدارة الأصول دي دبليو إس DWS، يرى أنه بالرغم من أن التضخم قد يتباطأ، ولكنه من غير المتوقع عودته إلى مستهدف الاحتياطي الفيدرالي في المستقبل القريب.

وقال كورتو، في حديث مع شبكة «سي إن بي سي»، إنه «على الأرجح ستمنع متطلبات أسعار الطاقة المرتفعة لتلبية متطلبات الحكومة لخفض الانبعاثات تراجع التضخم نحو مستهدف البنك المركزي».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

جيروومي باول يدلي بإفادته أمام لجنة البنوك بمجلس الشيوخ يوم الثلاثاء (Getty)

المركزي الأميركي يتجه لزيادة الفائدة وسحب السيولة من السوق

أعلى مستوى في 40 عاماً

قال مجلس الاحتياطي الفيدرالي إن الاقتصاد الأميركي نما بوتيرة متواضعة في الأسابيع الأخيرة من 2021، لكن توقعات الشركات للنمو تراجعت مؤخرًا في بعض المناطق. وذكر 10 من أصل 12 بنكا محليا للفيدرالي أن «أوميكرون» يؤثر على النشاط الاقتصادي ويضيف الى التحديات الخاصة بالعمالة. وكان عدد من رؤساء بنوك الفيدرالي المحلية قد بدأ دعمه لرفع الفائدة بداية من مارس/آذار، لوقف تسارع التضخم الذي قفز لأعلى مستوياته منذ عام 1982 مسجلًا 7%.

الصراع يشتد على الذهب في مالي

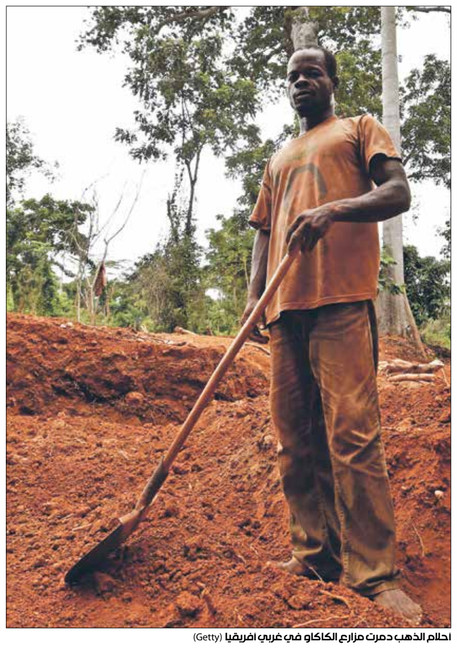

أحلام الذهب دمرت مزارع الكاكاو في غربي افريقيا (Getty)

يواجه قادة الانقلاب في مالي حظراً اقتصادياً صارماً تدعمه باريس وتنفذه «إيكواس» بغرب أفريقيا، وفي المقابل تدعم موسكو جنرالات الانقلاب

لندن ـ **العربي الجديد**

منذ استقلالها عن الاستعمار الأوروبي في عقود ما بعد منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، ظلت أفريقيا، القارة السمراء، الغنية بالثروات المعدنية والذهب واليورانيوم والنفط والغاز تعاني من الانقلابات العسكرية التي تمولها الشركات الغربية وبمساعدة المخابرات الروسية والغربية، لتضع جنرالات في سدة الحكم يخدمون مصالحها على حساب الشعوب الأفريقية. إذ تعد من بين أفقر 10 دول في العالم وفقاً لبيانات البنك الدولي، حيث لا يتجاوز دخل الفرد فيها 865 دولاراً في العام ولا يتجاوز الناتج المحلي 18 مليار دولار؟

وفق محللين فربما يكون الذهب هو الدافع وراء تشجيع موسكو لهؤلاء الجنرالات لانتزاع الحكم من الحكومة المدنية التي كانت موالية لفرنسا، حيث إن مالي من الدول الغنية بالذهب وتعد من أكبر الدول المنتجة للمعدن في أفريقيا. كما يساهم الذهب بنسبة 10% من الناتج المحلي في مالي الذي يقدره البنك الدولي بنحو 17,39 مليار دولار. ويرى محللون أن ما يهم روسيا في مالي هو السيطرة على الذهب وربما معادن ثمينة أخرى من بينها اليورانيوم، كما أن موسكو ترغب في تنشيط صفقات السلاح لهذه الدول الفقيرة إلى جانب محاصرة النفوذ الأوروبي والأميركي بالقارة السمراء.

ومن علامات دعم روسيا للانقلاب جاب متظاهرون العاصمة المالية باماكو الشوارع وهم يحملون أعلاماً روسية ويرددون شعارات معادية لفرنسا، في إشارة إلى أن جنرالات الانقلاب يحظون بالدعم الروسي وفق مراقبين. وحسب وكالة رويترز، قالت شركة باريك غولد التي تملك مجموعة مناجم للذهب في مالي إن الطلب الذي نفذته 15 دولة بغربي أفريقيا لم يؤثر على عمليات إنتاج المعدن النفيس.

ويارك غولد شركة مسجلة في كندا ويوجد مقرها في تورنتو، ولكن من غير المعروف عما إذا كانت أصولها فرنسية أم لا. ويلاحظ أن مالي دولة حبيسة ليس لديها إطلالة على البحر وترتبط بخط سكة حديد متهالك مع موريتانيا. وتعتقد المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن اقتراح المجلس العسكري في مالي إجراء الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2026 «غير مقبول إطلاقاً»، لأن ذلك «يعني أن حكومة عسكرية انتقالية غير شرعية ستأخذ الشعب المالي رهينة خلال السنوات الخمس المقبلة».

وأوضح مسؤول رفيع، تحدث شرط عدم كشف اسمه، أن قادة «إيكواس» أبدوا الإجراءات التي اتخذت في اجتماع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، الذي سبق اجتماعهم مباشرة.

مالي تعد من أكبر الدول الافريقية المنتجة للذهب

«إيكواس» إلى استعادة مالي للنظام الديمقراطي وإجبار قائد الانقلاب الكولونيل أسيمي غويتا على إجراء انتخابات برلمانية في أسرع وقت ممكن.

وحسب وكالة فرانس برس، اتخذ رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) الذين اجتمعوا في العاصمة الغانية في بداية الأسبوع الجاري، قراراً بإغلاق الحدود مع مالي وتعليق التجارة معها، باستثناء المنتجات الأساسية، وفق ما أكد بيان نشر في ختام الاجتماع. كما قرروا أيضا قطع المساعدات المالية وتجميد أصول مالي في البنك المركزي لدول غرب أفريقيا. ودخلت هذه الإجراءات حيز التنفيذ منذ يوم الثلاثاء. وبينما تجد إجراءات الحظر تأييداً قوياً من فرنسا التي تربطها علاقات استعمارية بدول غربي أفريقيا وتهيمن على قرارها السياسي، فإن موسكو تعارض الحظر الاقتصادي بشدة وتدعم قادة الانقلاب. وتعتقد تقارير غربية أن الجنرالات الذين قادوا الانقلاب في مالي تلقوا تدريباتهم في روسيا. لكن ما الذي يجعل دولة مثل مالي تحظى بكل هذا الدعم الروسي، خاصة أنها تعد من بين أفقر 10 دول في العالم وفقاً لبيانات البنك الدولي، حيث لا يتجاوز دخل الفرد فيها 865 دولاراً في العام ولا يتجاوز الناتج المحلي 18 مليار دولار؟

وفق محللين فربما يكون الذهب هو الدافع وراء تشجيع موسكو لهؤلاء الجنرالات لانتزاع الحكم من الحكومة المدنية التي

النفط قد يرتفع إلى 125 دولاراً

واشنطن ـ **العربي الجديد**

توقع مصرف «جي بي مورغان» أن يهبط فائض الطاقة الإنتاجية لدى منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على مدار العام الجاري 2022، وهو ما يرفع من مخاطر حدوث زيادة حادة في أسعار الخام.

ويتوقع المصرف الاستثماري الأميركي أن ترتفع أسعار النفط لتصل إلى 125 دولاراً للبرميل هذا العام و150 دولاراً للبرميل في 2023. وقال «نرى اعترافاً متنامياً في السوق بضعف الاستثمار العالمي في المعروض».

وسجلت أسعار النفط أعلى مستويات في شهرين يوم الأربعاء بدعم من نقص في المعروض مع هبوط مخزونات الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك في العالم، إلى أدنى مستوياتها منذ 2018. وقال البنك في مذكرة إنه بافتراض إنتاج عند الحصص الحالية فإن فائض الطاقة الإنتاجية لدى «أوبك» سيهبط إلى أربعة بالمئة من مجمل طاقة الإنتاج بحلول الربع الرابع في 2022، من 13% في الربع الثالث في 2021. وأضاف أن ضعف الاستثمار داخل دول مجموعة «أوبك+» وتزايد الطلب على النفط بعد جائحة كورونا قد يؤديان إلى أزمة طاقة محتملة. من جانبه توقع خبير الطاقة بمصرف «غولدمان ساكس»، جيفري كوري أن تواصل أسعار النفط ارتفاعها خلال العام الجاري. وقال كوري في تعليقات لقناة «سي أن بي سي» الخميس، إن المصرف رفع توقعاته لسعر خام برنت من 80 دولاراً إلى 90 دولاراً في المتوسط خلال العام الجاري 2022. يذكر أن سعر خام برنت لعقود مارس/ آذار المقبل بلغ 84,43، وفقاً لبيانات بلومبيرغ في منتصف نهار أمس الخميس، كما بلغ سعر خام غرب تكساس الأميركي لعقود فبراير/ شباط 82,16 دولارا.

وتواجه كميات النفط المتاحة للأسواق نقصاً في بعض الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية. وستعتمد الإمدادات النفطية المتاحة للأسوق إلى حد ما على مدى قدرة شركات النفط الصخري الأميركية على زيادة إنتاجها خلال النصف الثاني من العام، إلى ذلك توقعت مجموعة «سيتي غروب» الأميركية أن تدفع أوروبا أكبر فاتورة للطاقة في عشر سنوات خلال 2022، بسبب تأثير التضخم المفرط في أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء على المنازل والمصانع في كافة أنحاء القارة. وأوضحت المجموعة المصرفية في مذكرة نقلتها وكالة «بلومبيرغ» أن أوروبا قد تتكبد فاتورة طاقة أولية بحوالي تريليون دولار في العام الجاري، وذلك استناداً لأسعار العقود المستقبلية. وفي المقابل، بلغت فاتورة الطاقة في أوروبا مستوى 300 مليار دولار في 2021 و500 مليار دولار في 2019. وقال محللو «سيتي غروب»: «سجلت أسعار الغاز والكهرباء ارتفاعًا كبيرًا للغاية في أوروبا، ومن المحتمل أن يضطر المستهلكون والصناعة في جميع أنحاء المنطقة إلى اتخاذ بعض الخيارات الصعبة بشأن استهلاكهم للطاقة».

وتواجه أوروبا أزمة طاقة حقيقية، ووصلت مخزونات الغاز الطبيعي عند أدنى مستوى في عقد، إذ يمثل حوالي 25% من احتياجات الطاقة في القارة، مقارنة بـ10% في آسيا. ونتيجة لأهمية الغاز الطبيعي كوقود لمحطات الطاقة، فإن ارتفاع الأسعار يسهم في زيادة أسعار الكهرباء أيضاً.

محطة وقود ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة (Getty)

فاتورة الطاقة باوروبا ترتفع إلى تريليون دولار في 2022

رؤية

التهديد الإيراني و«نفخ» ميزانية جيش الاحتلال

سهام عبد الله

أصبح جيش الاحتلال الإسرائيلي بقيادة وزير الدفاع بني غانتس على أتم الاستعداد والتأهُّب لتوجيه ضربة عسكرية لإيران في أي لحظة بهدف تعطيل البرنامج النووي الإيراني لوقت طويل في حال وصول المساعي الدبلوماسية إلى طريق مسدود. إذ صادقت اللجنة المالية في الكنيست، يوم 23 ديسمبر/ كانون الأوّل 2021، على ميزانية الدفاع الإضافية للتجهيز والتدريب يبلغ قيمتها نحو 9 مليارات شيكل، أي ما يعادل 2,9 مليار دولار، وكشفت الصحف الإسرائيلية أنّ رئيس الوزراء نفتالي بينت ووزير الدفاع غانتس لم يُدرجا هذه الميزانية في ميزانية الدفاع البالغة قيمتها 58 مليار شيكل (18,65 مليار دولار)، التي تمّت الموافقة عليها في وقت سابق لعام 2022.

ووفق بيانات الجيش الإسرائيلي، فإنّه سيتمّ تخصيص ملياري شيكل (642,96 مليون دولار)، من ذلك المبلغ الإضافي لشراء أسلحة وذخيرة جديدة للتعويض عن تلك التي تمّ استخدامها في الحرب الإسرائيلية الرابعة على قطاع غزة في مايو/ أيّار 2021، وسيتمّ تخصيص مليار شيكل (321,48 مليون دولار)، لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في الجيش الإسرائيلي، كما ستتمّ إضافة ما بقي من المبلغ الإضافي إلى ميزانية الدفاع المعتمدة مسبقاً للتحضير لهجوم محتمل ضدّ إيران وتكثيف الهجمات في سورية وتعزيز قدرات الجيش. تستمرّ إسرائيل في نفخ ميزانية الدفاع تحت ذريعة التهديد الإيراني، ولكن الكثير من الإسرائيليين يضعون كل شيكل يُخصّص للإنفاق العسكري تحت المجهر، فقد تراجعت ثقة الجمهور الإسرائيلي في كيفية إدارة جيش الدفاع الإسرائيلي للميزانية الممنوحة له، إذ تشير نتائج استطلاع الرأي، الذي أجراه مركز الأمن والديمقراطية ومركز عائلة «فيتربي» للرأي العام وبحوث السياسات التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، والذي شمل 1003 مشاركين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً، إلى أنّ 31 بالمائة من المستجوبين فقط عبّروا عن رضاهم عن الإدارة الموازناتية والمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي في سنة 2021 مقارنة بـ32 بالمائة في سنة 2019. ترغب إسرائيل في تحقيق نصر واضح وحقيقي في أقرب وقت وبأقلّ قدر من الخسائر، لذلك فهي تسعى جاهدة لإقناع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بالتعاون معها عسكرياً ليس فقط لتكبيل الطموحات النووية الإيرانية، بل أيضاً للقضاء كلياً على إيران التي تهدِّدها في عقر دارها.

لكنّ ما يربك حسابات إسرائيل هو تهيئة الشعب الإسرائيلي لتلقّي الردّ الإيراني الانتقامي والحتمي، إذ تدرك إسرائيل ارتفاع عدد الصواريخ التي يمكن أن تنشرها إيران بمجرّد شنّ هجوم عدواني عليها، وتعي جيداً القدرة التدميرية لتلك الصواريخ التي قد تخلّف عدداً كبيراً من القتلى في المدن الكبرى والمناطق الريفية، كما أنّها على دراية تامة بالعواقب الخطيرة والكارثية لتهوُّرها على إيران من ناحية ضرورة الاستعداد لحالة استنفار قصوى تشمل إجلاء المدنيين، والتعامل مع كل أنواع الخسائر، والتهيُّؤ للشلل الذي سيصيب النشاط الاقتصادي. لم يحصل الجيش الإسرائيلي على الضوء الأخضر بعد لشنّ ضربة عسكرية على المنشآت النووية الإيرانية، وحتى لو حظيت إسرائيل بالدعم الدولي فإنّها ستتورّط في حرب استنزاف تكلّفها خسائر مادية فادحة، وهي تعلم أيضاً بأنّ الولايات المتحدة التي تتمتّع بقدرات عسكرية أكبر بكثير من قدراتها، لن تقوم بالعمل نيابة عنها، فأميركا مشغولة الآن بأهدافها في آسيا وتتحاشى قدر الإمكان الانجرار نحو مسار تصادمي مع إيران. صحيح أنّ وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض في يناير/ كانون الثاني 2021 قد خلق أجواء التفاؤل والاطمئنان التي خيَّمت على إمكانية إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، التي انسحب منها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في مايو/ أيّار 2018، ولكن سرعان ما تبدَّدت تلك الآمال وتلاشت بسبب تعنُّت إيران برفع كافة العقوبات الاقتصادية وطلبها ضمانات أميركية بعدم الانسحاب مجدّداً من الاتّفاق، بالإضافة إلى تمكينها من بيع نفطها بسهولة وتحويل عوائده بالعملات الأجنبية إلى حسابات مصرفية تابعة لها من أجل استخدامها في تعزيز وتنشيط أداء مختلف القطاعات الاقتصادية.

من جهتها، تمكّنت إيران من بناء ترسانة ضخمة من الصواريخ بعيدة المدى التي يمكن أن تصل بسهولة إلى أيّ نقطة في إسرائيل، وقامت بتخصيص المزيد من اليورانيوم منذ الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي. فقد أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدول الأعضاء، في تقريرها الفصلي، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، بأنّ إيران لديها مخزون يُقدَّر بـ17,7 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء انشطاري تصل إلى 60 بالمائة، بزيادة قدرها 8 كيلوغرامات منذ أغسطس/ آب 2021. كما أكّدت الوكالة عدم قدرتها على التحقُّق بشكل دقيق من كمية اليورانيوم المخصب التي تحوزها إيران بسبب القيود التي فرضتها على مفتّشي الهيئة الأممية منذ منتصف فبراير/ شباط 2021.

تقف الرؤية الصهيونية الأنانية وراء التعنُّت الأميركي بشأن التخفيف من العقوبات الأميركية الذي سيمنح إيران إمكانية الوصول إلى مليارات الدولارات من عائدات النفط المجمَّدة في الحسابات الأجنبية، وسيسمح لها ببيع كميات أكبر من النفط تفوق المليون برميل يومياً التي تُصدِّرها حالياً والتي يذهب نصفها إلى الصين. وسيُمكّنها من دعم العملة الإيرانية التي وصلت إلى مستويات متدنية، وكذا التقليل من التضخُّم الساحق الذي يُسهِّل انزلاق ملايين الإيرانيين من الطبقة الوسطى إلى براثن الفقر.

لا تخشى إيران هجوماً من الولايات المتحدة التي تتراجع عسكرياً في الشرق الأوسط وليست لديها مصلحة في خوض غمار حروب جديدة هناك، فلم تُهدِّد إدارة بايدن علناً بالإقدام على عمل عسكري ضدّها إلا واصلت تقدُّمها النووي، بل شدَّدت على ضرورة تحقيق نتائج دبلوماسية ولوَّحت بفرض عقوبات أخرى أكثر قسوة في حال تشبُّث إيران بعنادها وتمسُّكت بمواقفها، وهذا ما يثير غضب الحكومة الإسرائيلية ويفقدها صوابها ويدفعها للتهوُّر عسكرياً في محاولة غير محسوبة وإيصال الصراع إلى نقطة اللاعودة والمجازفة بإشعال حرب دون التنسيق مع إدارة بايدن.

خلاصة القول أنّه ينبغي على واشنطن التي تتبجَّح بالحرص على إرساء السلام في الشرق الأوسط، الذي لا يحتمل المزيد من الصراعات، أن تستخدم نفوذها لإقناع إسرائيل بالامتناع عن التصريحات والأعمال الاستفزازية التي لن تزيد إيران إلّا إصراراً وتصميماً على مواقفها وقراراتها.